**أهمية الملتقى والإشكالية**

تعد الجريمة الالكترونية من بين الجرائم الحديثة والخطيرة في نفس الوقت, ولهذا سجلت في المدة الأخيرة معدلات كبيرة في مختلف دول العالم ومن بينها الجزائر, مما جعل أهل الاختصاص يفكرون في ايجاد حلول جدية وعصرية لمكافحتها والحد من انتشارها, فأساليب هذه الجريمة تجعلها خطراعلى حياة الأفراد ،حيث أخذت الجرائم الالكترونية تتوسع لتشمل جميع مجالات الحياة ، إذ يمكن لمجرمي المواقع الالكترونية العمل من أي مكان في العالم،واستهداف أي شخص أو مؤسسةعمومية أو خاصة عبر الحدود الداخلية أوالدولية،وتزداد التهديدات التي تفرضها استنادا إلى نطاق وحجم الجرائم الغير معروف مرتكبها الأصلي،والتعقيد التقني لتحديد هوية المجرمين ,ولذالك وجب التفكير في إيجاد آليات لمكافحة هذه الجريمة .ولهذا يمكن طرح الإشكالية في مدى مساهمة المشرع الجزائري في إعداد قوانين داخلية والتكيف مع التشريعات الدولية في محاربة الجريمة الالكترونية ؟

**أهداف الملتقى:**

**1 – توفير حماية للمتعامل الاقتصادي**

**2 – إيجاد بيئة رقمية فعالة**

**3 –الضمانات الممنوحة للمتعامل الاقتصادي**

**4 –الإجراءات القانونية المتبعة أمام القضاء**

**5 – موقف المشرع الجزائري والقوانين المقارنة من الجريمة الالكترونية**

**محاور الملتقى**

**المحور الأول :الآليات المساهمة في الوقاية من الجريمة الالكترونية**

**المحور الثاني: الجريمة الالكترونية في ظل القوانين المقارنة**

**المحور الثالث: التطور التشريعي والقضائي في مجال مكافحة الجريمة الالكترونية**

**المحور الرابع :تطبيقات القضاء في مجال مكافحة الجريمة الالكترونية**